الفصل الثالث

الميزانية العامة للدولة

- **أولا:**أهمية الميزانية العامة
- **ثانيا:**طرق إعداد الميزانية
- **ثالثا:**قواعد إعداد الميزانية
- **رابعا:**طرق تبويب الميزانية
- **خامسا:**مراحل إعداد الميزانية
- **سادسا:**قواعد وأحكام إعداد الميزانية في المملكة

أولا:أهمية الميزانية

- ١- تلعب دورا هاما في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- ٢- تمثل الوسيلة التي تتجسد من خلالها الخطط على الواقع الفعلي.
- ٣- توضح الكيفية التي يتم من خلالها حصول الدولة على مواردها لتمويل الاعتمادات .

ماهي الميزانية؟

- هي وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة،وتخول بموجبها الوحدات الحكومية بالجباية والانفاق على الأغراض المخططة وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا للسياسة العامة للدولة.

من أين تستمد الميزانية العامة للدولة أهميتها ؟

- تستمد أهميتها من كونها تمثل وثيقة قانونية يتم إعدادها وتبويبها وعرضها وتنفيذها وفقا لقواعد قانونية ملزمة.

القوانين في معظم الدول تنص على ضرورة إعداد الميزانيات بمعرفة **السلطة التنفيذية**وفقا لاجراءات معينة وتوقيت محدد،ثم ترفع بعد ذلك **للسلطة التنظيمية** لاعتمادها واصدارها بقانون،وعندئذ تعتبر الميزانية ملزمة لمديري الوحدات الحكومية خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الميزانية ،والتي تكون عادة **لمدة سنة واحدة**.

ماهو الأثر العملي لإضافة الصفة القانونية على الميزانيات ؟

- أنها تعتبر بعد اعتمادها تصريحا رسميا للوحدات الادارية الحكومية بإنفاق الاعتمادات على الأغراض المخططة،وهي في الوقت نفسه تعتبر تصريحا بجباية الموارد التي تمول هذه الاعتمادات،فضلا عن ذلك فإن بياناتها لايجوز تعديلها أو الخروج عليها إلا بنص قانوني.

ماهي أهم الأهداف التي من اجلها يتم إعداد الميزانية العامة للدولة وفقا لاجراءات معينة وتوقيت محدد ؟

- للمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية والعدالة الاجتماعية،وترشيد الانفاق الحكومي،وتحسين مستوى أداء الحكومة،بالإضافة إلى توفير معايير ملائمة لقياس كفاءة أداء النشاط الحكومي.

يفترض من الناحية المنطقية والعملية أن يعد مشروع الميزانية العامة للدولة **بمعرفة السلطة التنفيذية** باعتبارها المسئولة عن تنفيذهالأنها اكثر قدرة على التنبؤ و التقدير لاقترابها من الواقع العملي في القطاعات المختلفة.

ثانيا:طرق إعداد الميزانية

كيف تتم عملية إعداد الميزانية؟

تتم بمشاركة مجموعة من المختصين بشئون الميزانية والمالية والتخطيط والموظفين والتنظيم والادارة ورجال السياسة من مختلف السلطات الثلاث التنفيذية والعليا والتنظيمية.

طرق إعداد الميزانية: ٤طرق

الطريقة الأولى: طريقة الرقابة

١- يطلق على الميزانية المعدة وفقا لهذه الطريقة الميزانية التقليدية،أو ميزانية البنودأو الاعتمادات أو الرقابة.

٢- هذه الطريقة تأخذ بالاعتبار أن:

(أ)- البناء الأساسي للميزانية مبوبا طبقا للوحدات الادارية المسئولة عن تنفيذها مع استخدام التبويب النوعي للنفقات والايرادات في أبواب ومجموعات وبنود وأنواع.

(ب)- الهدف الأساسي للميزانية مقصور على تحقيق الرقابة المالية والقانونية وذلك للتأكد من تحصيل الإيرادات وفقا للقوانين ثم انفاقها في الأغراض المخصصة وفي حدود الاعتمادات المصرح بها.

٣- بعد إعداد تقدير عناصر الإيرادات وعناصر النفقات المتوقعة في الفترة القادمة في ضوء ماتم تحديده من أهداف ووفقا لقواعد إعداد الميزانية والتوجيهات الأساسية المطبقة في الوحدات الحكومية ،يتم عرض مشروع الميزانية على السلطات التنظيمية لمناقشته ودراسته وتحليل تقديرات الميزانية وإتخاذ القرار المناسب ،أما بالموافقة أو الرفض أو اقتراح بعض التعديلات إذا تطلب الأمر ذلك.

٤- عيوب طريقة الرقابة :

(أ)- التركيز فقط على الرقابة المالية والقانونية والتحقق من الدقة والامانة في تنفيذ الاعتمادات والعمل على صيانة الأموال دون المساهمة في ترشيد الانفاق الحكومي.

(ب)- أنها غير قادرة على توفير معلومات عن أنواع الخدمات التي تقوم كل وحدة ادارية بتقديمها أو كمية هذه الخدمات أو مستوى تأديتها ،أومدى التغير الذي يطرأ عليها من سنة إلى أخرى،أي أنها غير قادرة على توفير البيانات و المعلومات الكافية لمساعدة الإدارة الحكومية في أداء وظائفها وخاصة في مجال التخطيط واتخاذ القرارات.

(جـ)- تركز على جانب المدخلات وتدبير الأموال دون الاهتمام بجانب مخرجات أو انتاجية القطاع الحكومي أو النشاط العام،الأمر الذي يترتب عليه عدم القدرة على التعرف على اقتصادية كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية الموظفة بما في ذلك نقص القدرة في مجال رسم السياسات وتحديد معايير الاداء.

(د)-عدم امكانية متابعة وتقييم أداء البرامج والانشطة الحكومية نظرا لتوزيع الاستخدامات والموارد على الوحدات والادارات المتعددة أو الحسابات المتنوعة.

الطريقةالثانية: طريقة الأداء

١- يطلق على الميزانية المعدة وفقا لهذه الطريقة ميزانية الإدارة أوميزانية البرامج والاداء.

٢- سبب نشأة هذه الطريقة: استجابة للتطور في مجال الإدارة الحكومية حيث تحول الاهتمام من مجرد فرض الرقابة على الأموال إلى توفير معلومات تساعد الإدارة على تخصيص واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية،مما أضفى على الميزانية سمات الإدارة العلمية بدلا من خضوعها للقواعد القانونية.

٣- لتطبيق نظام ميزانية البرامج والاداء يستلزم: الربط بين المدخلات (النفقات) و المخرجات(الأعمال والخدمات المنجزة).

٤-خصائص ميزانية البرامج والأداء :

(أ)- تركز على الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الوحدات الحكومية وليس على وسائل تنفيذ الأعمال أوالانشطة فقط كما هو الحال في ميزانية البنود.

(ب)- تركيز اهتمام ميزانية البرامج والاداء على الأهداف ذاتها أكثر من اهتمامها بوسائل تحقيق تلك الاهداف،فالتأكيد الأساسي لميزانية البرامج والأداء هو تقسيم الأداء.

٥- لتطبيق نظام ميزانية البرامج والاداء يتطلب: بناء الميزانية إلى وظائف والوظائف إلى برامج والبرامج إلى أنشطة،هذه الانشطة يتم تبويبها نوعيا حسب بنود الانفاق المختلفة ،فالتبويب النوعي للنفقات لايقل أهمية في ميزانية البرامج والأداء عنه في ميزانية البنود لتحقيق اهداف الرقابة،انما الاختلاف في الطريقة التي تجمع بمقتضاهاالنفقات حسب الابواب و البنود.

٦- شمولية هذا النظام بتحديد معايير الاداء وتطبيق المبادئ العامة للتكاليف.

٧- عيوب طريقة الأداء:

(أ)- هذا النظام يتطلب مزيدا من الوقت والجهد ومزيدا من الخبرة المتخصصة في كل مجال.

(ب)- صعوبة تحديد وحدات الاداء في العديد من الانشطة والخدمات الحكومية.

(جـ)- ارتفاع تكلفة التطبيق وقصور النظم المحاسبية الحكومية عن الوفاء بمتطلبات هذا النظام.

(د)- عدم ملاءمة الهياكل الادارية والتنظيمية للقطاع الحكومي للتطبيق،فالبرنامج الواحد قد يدار من أكثر وحدة ادارية،وهو الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في الهياكل التنظيمية للوحدات الحكومية للوفاء بمتطلبات هذا النظام.

الطريقةالثالثة: طريقة التخطيط والبرمجة والميزانية

١- بعد أن اتسع نطاق دور الدولة وازدادت درجات تدخلها في أوجه مختلف الحياة الاقتصادية والاجتماعية،تحول الاهتمام الاساسي للميزانية من فرض الرقابة المالية وخدمة الإدارة إلى خدمة العملية التخطيطية ،وأصبح الاهتمام منصبا على محاولة ربط السياسة المالية والاقتصادية للحكومة بخطة اقتصادية محددة عن طريق مجموعة من البرامج والانشطة.

٢- يهدف نظام التخطيط والبرمجة والميزانية إلى: أن تكون الميزانية أداة للتخطيط والادارة والرقابة.

٣- لماذا أعقب الاخذ بنظام التخطيط والبرمجة والميزانية اهتمام ملحوظ ؟

(أ)- لتحديد الأهداف الرئيسية لسياسة الحكومة وترتيب أولوياتها.

(ب)- برمجة الأهداف في شكل برامج.

(جـ)- المفاضلة بين البرامج البديلة باستخدام أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة لاختيار أحسن البدائل التي تحقق الأهداف المرسومة بأكثر الطرق كفاءة وباستخدام الموارد المتاحة.

(د)- تصميم خطة لكل برنامج على مدى عدة سنوات.

(هـ)- صياغة الاحتياجات السنوية لكل برنامج في شكل ميزانية.

٤- يتم اشتقاق تقديرات الميزانية من: بيانات تتدفق من المستويات الادارية العليا وليس المستويات الادارية الدنيا.

٥- برمجة الأهداف جعلت البرامج محورا أساسيا للتقدير والمفاضلة واتخاذ القرارات بصرف النظر عن المستويات الادارية التي تهتم بتنفيذ البرامج.

٦- هذا النظام لم يحقق أهدافه المرجوة لأسباب منها :

(أ)- كبرحجم واتساع نطاق الوحدات الحكومية.

(ب)- تعددوتنوع البرامج التي تنجزها.

(جـ)- كثافة الوقت والجهد اللازمين لتوفير المعلومات.

(د)- المشاكل المتعلقة بالتنبؤوالقياس.

(هـ)- صعوبة التعبير الكمي عن مخرجات معظم البرامج.

(و)- التركيز على البرامج الجديدة التي تنفذ لأول مرة أو التوسع في البرامج القائمة،وهوبذلك لايفيد في إعداد تقديرات الميزانية المتعلقة بالبرامج الجاري تنفيذها.

الطريقةالرابعة: طريقة الأساس الصفري

١- يطلق عليها الميزانية الصفرية

٢- الهدف من طريقة الأساس الصفري: تطوير جانب النفقات في الميزانية دون جانب الموارد.

٣- تعتمد هذه الطريقة على نفس اجراءات القياس والتقويم المتبعة في ظل تطبيق نظام التخطيط والبرمجة والميزانية وخاصة تحليل التكلفة والمنفعة لكل برنامج.

٤- الأساس الصفري في بناء الميزانية لا يتعارض مع نظام التخطيط و البرمجة والميزانية بل يعمل على تدعيمه.

٥- إعداد الميزانية على الأساس الصفري يبدأ بصياغة الأهداف ثم تقويم البرامج ثم اتخاذ القرار ثم إعداد الميزانية.

٦- هذه الطريقة تهيء الفرصة لإعادة تقويم البرامج والأنشطة الحكومية القائمة،وفضلا عن ذلك فهي تنطوي على تبرير وجود واستمرار كل نشاط لسنة تالية وتبرير حجم الموارد المطلوب تخصيصها له.

٧- الميزانية الصفرية هي : أداة تخطيط ورقابة حيث يتطلب الأمر من كل مدير اعادة النظر في أنشطة ادارته ابتداء من نقطة الصفر أي كما لو كانت هذه الانشطة تنفذ لأول مرة.

٨- مميزات طريقة الأساس الصفري: هذه الطريقة تسمح بتقويم كل البرامج وهو الأمر الذي يسمح بأن تقف البرامج القديمة على قدم المساواة مع البرامج الجديدة.

٩- تعتمد الميزانية الصفرية على مجموعة من المقومات الأساسية التي ينبغي على كل وحدة ادارية الاهتمام بها قبل إعداد الميزانية ،إذمن الضروري إعداد وصف:

(أ)- للبرنامج أو النشاط

(ب)- لمستوى الانجاز المتوقع

(جـ)- لمزايا المحافظة على البرنامج أو النشاط

(د)- للنتائج المترتبة على الغاء البرنامج أوالنشاط على ضوء التقديرات المالية لكل بديل من البدائل المختلفة.

١٠- عن طريق المجموعة القرارية التي تعطي وصفا للبرنامج أو النشاط،يتم صياغة أساليب العمل البديلة لانجاز الأهداف ثم تقويمها والمفاضلة بينهما واختيار أفضلها واذا تم اختيار اسلوب بديل للأسلوب الجاري تنفيذه حاليا يجب أن تتضمن المجموعة القرارية توصية بالبديل المقترح مع مقارنته بالبديل المرفوض.

١١- بعد الانتهاء من تحديد المجموعة القرارية متضمنا البديل المقترح ومستوياته تقوم الوحدة الادارية بعرض الأمر على الإدارة العليا لاتخاذ القرار الملائم ويتم ذلك بترتيب المجموعات القرارية ترتيبا تصاعديا حسب تخفيض المنفعة للوحدة الادارية،وغالبا مايبدأتحديد المنافع من مستويات مختلفة للانفاق.

ثالثا: قواعد إعداد الميزانية

تخضع الميزانية العامة الدولة في اعدادها إلى مجموعة من المبادئ والقواعدالمتعارف عليها في مجال المحاسبة الحكومية،نوجزها كما يلي:

أ- قاعدة السنوية:

* تقضي هذه القاعدة بأن تعد الميزانية العامة للدولة عن فترة مالية محددة تكون عادة سنة مالية واحدة مقبلة بصرف النظر عن كونها سنة هجرية أو ميلادية وبصرف النظر عن تاريخ بدايتها ونهايتها.

* السبب في اختيار السنة كفترة مالية:

(١)- لامكانية تغطية جميع العوامل الموسمية التي تؤثر على تدفق المواردوالنفقات العامة وامكانية وضع تقديرات سليمة ودقيقة للموارد والنفقات العامة

(٢)- لامكانية تحقيق الرقابة الفعالة على التنفيذ

ب- قاعدة الوحدة:

* تقتضي هذه القاعدة بأن يتم ادراج كافة إيرادات الدولة ونفقاتها في ميزانية واحدة مما يحقق سهولة معرفة المركز المالي للدولة،وسهولة الربط بين الميزانية العامة وخطة التنمية،ثم امكانية متابعة وراقبة السلطة التنفيذية بطريقة فعالة.

* نتيجة لظروف ارتبطت اما بمراحل تطور الدولة ونموها واما لظروف ارتبطت بتعدد وتنوع الانشطة التي تمارسها الدولة تقوم بعض الدول بإعداد وثائق متعددة للميزانية **تشمل:-**

(١)- الميزانيات غير العادية: وهي التي تعد لأغراض وقتية أو استثنائية مثل نفقات المشاريع الانمائية الكبيرة وحالات الحرب والكسادأو الكوارث ويتم تمويلها عن طريق الاحتياطي العام والقروض العامة.

(٢)- الميزانيات الملحقة: هي التي تعد من قبل وحدات ادارية ملحقة بالوزارات تقوم بأداء نشاط ذات طبيعة خاصة ومتميزة مما يعطيها الحق بمنحها قدرا من الاستقلال المالي والاداري يتلاءم مع طبيعة عملها وان كان ينطبق عليها معظم اللوائح والقوانين والتعليمات الخاصة بتنفيذ الميزانية العامة للدولة على الرغم من أن ايراداتها ونفقاتها لا تندرج بالتفصيل ضمن وثيقة الميزانية العامة،فهي لاترتبط بميزانية الدولة إلا برصيد الفائض أوالعجز،فعندما يكون هناك فائض يضاف إلى جدول الإيرادات العامة للدولة وعندما يكون هناك عجز يضاف إلى جدول النفقات العامة وهو بمثابة اعانة تقدمها الدولة.

(٣)- الميزانيات المستقلة: هي التي تعد من قبل وحدات اقتصادية حكومية وعندئذ لا تسري عليها القواعد والأحكام التي تخضع لها الميزانية العامة للدولة وهي لاترتبط بميزانية الدولة إلا برصيد العجز فقط الذي يضاف إلى جدول النفقات العامة وهو بمثابة اعانة تقدمها الدولة.

من مقتضيات المصلحة العامة في النظام المالي في الاسلام مايقتضي الخروج على قاعدة وحدة الميزانية وتقرير عدة ميزانيات ،احداهما للزكاة والاخرى ميزانية أساسية للايرادات الأخرى بخلاف الزكاة،وذلك نظرا لاستقلال أنواع الإيرادات عن بعضها البعض،حيث لا ينبغي أن يجمع مال الزكاة مع الإيرادات الأخرى في ميزانية واحدة.

جـ ـ قاعدة الشمول:

تقتضي هذه القاعدة ادراج كافة أوجه النشاط الحكومي سواء كان نشاطا خدميا أو اقتصاديا ،وادراج كافة النفقات والايرادات في الميزانية العامة للدولة دون اجراء أي مقاصة بينهما.

ومع ذلك فقد درجت بعض الدول على ادراج نتيجة المقاصة والتي تسمى طريقة الناتج الصافي(الفائض أو العجز)لعمليات الوحدات الاقتصادية الحكومية في الميزانية العامة للدولة حيث يؤول الفائض إلى الميزانية العامة للدولة ويمول العجز منها.

د- قاعدة العمومية أو الشيوع:

يطلق على هذه القاعدة عدم التخصيص ،وتقتضي بعدم تخصيص إيرادات بعينها لمقابلة نفقات بعينها على مستوى الوحدة الادارية الحكومية بل يتم تجميع كل الإيرادات في جانب يقابلها في الجانب الاخر كل النفقات المتعلقة بالسنة المالية وبذلك لا يوجد ارتباط بين الإيرادات والنفقات وانما توجه الموارد العامة للصرف منها حسب أولويات خطة التنمية.

هـ - قاعدة الوضوح والمرونة:

ينبغي أن تتسم الميزانية العامة للدولة بـ :

(١)- الوضوح والبساطة حتى يمكن فهمها واستيعابها من قبل جميع القائمين على تنفيذها داخل الوحدات الحكومية المختلفة أو من القائمين على الرقابة عليها من الاجهزة الرقابية المختصة أو من اعضاء السلطة التنظيمية أو من افراد الشعب بصفتهم الممولين الرئيسيين لايرادات الميزانية بما يسددونه من ضرائب ورسوم.

(٢)- ينبغي أن تتصف الميزانية بالمرونة التي تمكن ادارة الوحدة الحكومية من الحرية في انفاق الموارد المتاحة والمخصصة لها وفقا للظروف والتعليمات المحتملة والتي لم تكن في الحسبان عند إعداد تقديراتها .ومن الطبيعي أن عدم المرونة قد يؤدي إلى التعقيد وصعوبة انجاز الانشطة وتحقيق الأهداف المخططة،ومع ذلك فالمرونة تعتبر مسألة نسبية.

رابعا: طرق تبويب الميزانية :

- تعتبر عملية التبويب من اهم المراحل في النظام المحاسبي حيث يتم فيها تصنيف البيانات المتعلقه بوظيفه معينه أو نشاط معين أو اداره معينه على حدة وتجميعها في مجموعات رئيسيه وفرعيه متشابهه في خصائص معينه ومحدده.

والتبويب المناسب والمثالي هو الذي يحقق عدة اهداف منها :

- ملائمته بصفه عامه لطبيعة الانشطه الحكومية وان يظهرها بشكل صحيح.
- تحقيق اغراض الرقابه المالية والاداريه المختلفه.
- تهيل مهمه إعداد وتنفيذ الميزانية العامة والرقابه عليها.
- إعداد وتصميم المجموعه المستنديه والدفتريه لنظام المحاسبة الحكومية.
- إعداد الحساب الختامي للدولة والتقارير الدوريه المقدمه للاجهزه المختصه لتتمكن من تحليل الاثار الاقتصاديه والماليه لسياسات الدولة.

تبويب النفقات:

١ـ التبويب النوعي أو الموضوعي:

- ويقصد به تبويب نفقات الدولة وفقا لنوع النفقه أي وفقا لنوع الخدم هاو السلعه التي تقدمها الدول هاو وفقا للغرض من النفقه، ويتميز هذا النوع بالسهوله والبساطه والوضوح في إعداد الميزانية. وتبوب النفقات إلى اربع أبواب رئيسيه:

- **الباب الأول:** يخص خدمات الافراد ويتضمن النفقات التي تدفع على شكل رواتب واجور.
- **الباب الثاني:** يخصص للمهمات ويشمل الادوات والسلع التي تستهلك أو تستنفذ باستخدامها.
- **الباب الثالث:** يخصص للخدمات والاعباء الأخرى.
- **الباب الرابع:** يخصص للنفقات الرأسماليه وهي التي يترتب عليها حيازه اصول ثابته.

٢ـ التبويب الطبيعي أو الاقتصادي:

- ينطوي هذا التبويب على تكرار لمعظم عناصر التبويب النوعي، فهو يعتمد على نوع النفقه ولكن يتم التمييز بينهما وفقا للبعد الزمني.

٣ـ التبويب الاداري أو التنظيمي:

- ويقصد به تبويب نفقات الدولة وفقا للوحدات الإدارية الحكومية التي تتولى انجاز أو تقديم الخدمات حيث يخصص لكل وزاره أو مصلحه أو مؤسسه عامه اعتمادات خاصه في الميزانية العامة.

٤ـ التبويب الوظيفي:

ويقصد به تبويب نفقات الدولة وفقا لانشطه ووظائف الدولة التي يتم تخصيص النفقات لادائها مثل الدفاع والتعليم والصحه.

٥ـ التبويب حسب البرامج:

- يرتبط هذا التبويب بالتبويب الوظيفي، وهو تبويب تنسب فيه النفقات للبرامج التي يتم من خلالها تقديم خدمه مميزه في نطاق البرنامج الرئيسي أو قد يخدم قطاعا معينا من افراد المجتمع.

٦ـ التبويب حسب الانشطه:

- ويرتبط هذا التبويب بالتبويب الوظيفي والبرامجي، وهو تبويب تنسب فيه النفقات للانشطه التي تنفذها الوحدات الحكومية حيث يتم بموجبه تقسيم الاعتمادات المالية على البرامج الرئيسيه، وكل برنامج رئيسي إلى عدة برامج فرهية تنقسم بدورها إلى انشطة.

تبويب الإيرادات:

تعرف الإيرادات في مجال المحاسبة الحكومية بأنها الزياده في الموارد المالية بخلاف التحويلات الداخليه والمحصل من القروض، ومن المتعارف عليه في المحاسبة الحكومي هان النفقات لاتسهم في توفير الإيرادات وانما تتحقق الإيرادات من مصادر سياديه بنص القانون ثم تستخدم في تمويل النفقات.

خامسا: مراحل إعداد الميزانية:

ابلاغ سياسات الميزانية وتعليماتها:

- يتم صياغة سياسة الميزانية وفقا للظروف الاقتصادية الجارية والمتوقعه والتطورات المحتملة التي يمكن أن تأثر على الإيرادات والنفقات للسنه القادمه، ومن التوجيهات الذي يجب أن تعد الميزانية على اساسها العمل على:
  - تقليل أو سد العجز في الميزانية.
  - تشجيع الصناعات المحلية وتكوين البنية الاساسيه للهيكل الاقتصادي.
  - زياده الرفاه لافراد المجتمع ككل.
  - ضبط وترشيد الانفاق العام.
  - تخفيض اثار التضخم.
  - تنمية موارد الدولة الذاتيه.
  - تحديد انواع البرامج والخدمات ذات الاولويه.

طرق تقدير الإيرادات:

أن طرق تقدير الإيرادات في الميزانية تختلف من مصدر لاخر، كما أن كميه الإيرادات المتوقع تحصيلها خلال سنه الميزانية تتاثر بمقدار الفائض أو العجز المدور من السنة السابقة لها.

طرق تحصيل الإيرادات:

١- الضرائب (ضرائب الممتلكات – ضرائب المبيعات)

٢- رسوم الرخص والتصاريح.

٣- الإيرادات المتبادله بين الوحدات الحكومية.

٤- للايرادات مقابل خدمات التي تتولد من انشطة الوحدات الإدارية الحكومية.

وايضا:

- التعويضات.
- التحويلات الجارية لتمويل العمليات.
- التحويل من ارصدة الأموال.
- المتحصلات في شكل قروض.

طرق تقدير النفقات:

- من المتعارف عليه في نظام المحاسبة الحكومي انه يتم التمييز بين النفقات الجارية والنفقات الراسماليه،والطريقة التقليدية في إعداد الميزانية هي تقدير النفقات الجارية على ضوء بيانات السنوات السابقة والتي بمقتضاها يتم تقدير اعتمادات السنة التالية على ضوء متوسط نفقات السنوات الثلاث السابقة، ويطلق على هذه الميزانية المعدة وفقا للأسلوب التقليدي الميزانية المضافة، وتنطوي هذه الطريقة على انتقادات كثيرة منها:
- احتمال انتقال أخطاء التقدير من سنه إلى أخرى.
- عدم الاحتكام إلى معايير موضوعية حيث تتم بطريقه حكمية.
- عدم توفر المعلومات التي تمكن من المفاضلة بين البرامج البديل هاو بين أساليب العمل البديلة لكل برنامج.
- الإسراف وسوء استخدام الموارد وذلك بإنفاق كافة الموارد المتبقاه قرب نهاية كل عام مالي بطريقه غير ملائمة وغير ضرورية.

اعتماد الميزانية:

بعد المصادقة على الميزانية تصبح الميزانية وثيقة قانونيه ملزمه للوحدات الحكومية لايجوز الخروج عنها إلا بعد اتخاذ الإجراءات النظامية التي تحددها تلك الوثيقة.

سادسا: قواعد وأحكام إعداد الميزانية في المملكة:

- تتكون الميزانية العامة للدولة من ميزانيه عامه أساسيه وعدة ميزانيات توصف أحيانا بأنها مستقلة وأحيان أخرى بأنها ملحقه، وتشتمل الميزانية العامة الأساسية على ميزانية الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى، وهي تصدر بمرسوم ملكي مستقل، أما الميزانيات الملحقة والمستقلة وعددها سبعه وعشرون ميزانية يصدر كل منها بمرسوم ملكي مستقل.
- وتقسم ميزانية الدولة إلى فصول ويخصص فصل لكل وزاره أو دائرة مستقلة، وتقسم ميزانية الوزارة أو الدائرة إلى فروع بعدد مايتبعها من المصالح التي تصدر لها ميزانيات مستقلة.
- وتشمل الميزانية العامة للدولة على جميع الإيرادات المقرر تحصيلها والمصروفات المقرر صرفها في مدى السنة المالية للدولة وتقيد الحسابات الحكومية على الأساس النقدي.

القواعد والأحكام العامة المتعلقة بتنفيذ الميزانية:

- تقوم الاداره العامة للميزانية بوزارة المالية عن طريق لجان فنية تشكل لهذا الغرض بوضع الأهداف والسياسات العامة للميزانية وعندئذ تصبح ملزمه للوزارات والمصالح الحكومية المؤسسات العامة عند إعداد مشروع ميزانيتها.
- تصدر وزارة المالية منشورا دوريا يبلغ لجميع الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة يتضمن القواعد والنماذج التي يجب الالتزام بها عند إعداد تقديرات الإيرادات والنفقات العامة، وكذلك البرنامج الزمني لقديم مشاريع الميزانيات إلى الإدارة العامة للميزانية بالوزارة.

- تقوم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة بإعداد مشروع ميزانيتها من قبل اللجان المركزية والفرعية المشكلة من المديرين المختصين بشؤون الميزانية وفقا للقواعد العامة:

أ- تقسم إيرادات الدولة إلى حسابات رئيسيه وفرعيه.

ب- تقسم مصروفات الميزانية إلى أربعة أبواب يخصص الباب الأول للمرتبات والأجور والثاني للمصروفات العامة والثالث لمصروفات برامج الصيانة والتشغيل والرابع للمشاريع والإنشاءات الجديدة.

- تقوم الاداره العامة للميزانية بوزارة المالية بدراسة مشاريع الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة وتحليلها وتقويمها والتنسيق فيما بينها.
- يدرس مجلس الوزراء مشروع الميزانية العامة للدولة ويصوت عليه فصلا فصلا ويتم تعديله إذا لزم الأمر.
- تصدر وزارة المالية منشورا دوريا يبلغ لجميع الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة للعمل بموجب نافيه.
- لايجوز الصرف أو الارتباط بمصروفات إلا في حدود الاعتمادات المدرجة في الميزانية .
- لايجوز للحكومة أن تعقد قرضا إلا بعد موافقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم ملكي بذلك.
- تستوفى الإيرادات على اختلاف أنواعها طبقا للانظمه ويتم إيداع كافة المتحصلات في مؤسسة النقد العربي السعودي.

- لايجوز إصدار أي قرار أو إبرام أي عقد يكون من شانها أن يرتبا التزاما على سنه ماليه مقبله باستثناء مايلي:

أ- العقود ذات التنفيذ المستمر أو الدوري.

ب- عقود التوريد المعتمدة تكاليفها.

ج- عقود المشاريع التي لايمكن تجزئتها.

- إذا ظهر خلال السن هان هناك مبالغ تم الالتزام بها خلال السنوات الماضية بما يتجاوز الاعتماد المقدر جاز لوزير المالية الإذن بصرف تلك المبالغ من اعتمادات السنة الحالية.
- لايجوز إطلاقا تعيين أو ترقية الموظفين والمستخدمين إلى على الوظائف المعتمدة في الميزانية.

- فيما عدا الوزراء، لايجوز خلال السنة المالية إحداث وظائف أو مراتب جديدة غير ماهو معتمد بالميزانية.
- تعتمد التشكيلات الإدارية لكل جهة حسبا صدرت بها الميزانية العامة ولا يجوز تعديلها.

- يجوز تحويل مسميات الوظائف وفقا لمقتضيات قواعد تصنيف الوظائف.
- تتم الرقابة السابقة على الصرف بطريقه ميدانية.
- تعد وزاره المالية الحساب الختامي للدولة عن العام المنقضي من واقع الحسابات الختامية للوزارات والمصالح الحكومية .